

شؤون محلية

البنوك التجارية، لجهة السماح وفتح المجال لكل الشركات والمؤسسات العامة أيًا كان شكلها الدخول في شراكة مع قطاع الأعمال الخاص عبر صيغة شراكة مشتركة، تتعمّل وفق مبادئ المحاسبة وحوكمة الشركات وغير ذلك، الأمر الذي يفرض تطوير وإلغاء التعارض والتناقض الذي يحصل أثناء التطبيق على الأرض مع أقانون الشركات وقانون التجارة المعمول بهما حالياً.

لا بد من أن تتحول القطاعات الاقتصادية أولاً بأول نحو اقتصاد السوق لتعزيز النمو

النظر للأمر من زاوية واحدة يعد جنوحًا عن الموضوعية، من منطلق أن لكل مشروع نقاط قوة وضعف، يتم التركيز على مكامن القوة وتلقي الضغف الحالى، كما هو حال التشاركية، وما يبني عليها من آمال بتوفير الموارد المالية التي لم تعد الحكومة قادرă على تأمينها في الوقت الراهن، وتقديم الإدارة المثلثى للمنشآت، إلى جانب سلع وخدمات بكافة أعلى وفاعلية أفضل، من الكثير من منشآت القطاع العام، وبالحد من الهدر وتخفيض التكاليف والاستفادة من مرونة خبرات القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل والصيانة لجهة زيادة الإنتاجية، وتوزيع المخاطر بين العام والخاص، أو تخفيضها كحد أدنى، ولا سيما مخاطر التشغيل.

يبيننا تجدوا الفكرة غير مناسبة برأي حزوري من باب تقويت فرص الإيرادات الصافية عن الخزينة العامة نتيجة التشاركية، وخاصة لبعض القطاعات الإستراتيجية، كقطاع الاتصالات مثلًا، أو ضعف الفريق التفاوضي الممثل للجهات الحكومية المعنية بالمشاركة، نتيجة عدم امتلاكه الخبرة الكافية أو مهارات التفاوض الفعّال، ما يؤدي إلى الإضرار بحقوق الدولة أو إخفاق التفاوض مع القطاع الخاص أحياناً، الذي يُفضي إلى تنظيم عقود غير متوازنة يشوبها الفساد أحياناً.

والمهنية بشكل عام، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، عبر تشجيع المصارف المحلية على توفير التمويل اللازم للمشاريع الرائدة، بتسهيلات ائتمانية ومعدلات فائدة منخفضة».

قطاعات التشاركية

كل خطوة استثناءها، كما للتلشاركية قطاعات مجددة تصلح لها، ولا يمكن اللجوء إليها دائمًا برأي الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حلب حسن حزوري، الذي قدم ضمن حديثه مع «الاقتصادية»، توصيفاً لهذه القطاعات، التي شملت جميع مشاريع البنية التحتية من طرق وجسور، مستثنيًا المشاريع المؤثرة على الأمن القومي، كما أنه وفي الحالة السورية، من الممكن شمول التشاركية معظم المشاريع الصناعية والزراعية القائمة، ولاسيما التي تحتاج إعادة تأهيل وتمويل أو في مشاريع إستراتيجية جديدة، تحقق الأهداف الاقتصادية والتنموية، ما يستدعي وجود منظمة تشريعية متكاملة ومنسجمة برأي حزوري، إلى جانب إعادة النظر في القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٦ وتقديم النتائج الإيجابية والسلبية للقانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤، الذي يعد تطبيقه بحد ذاته خطوة متقدمة في مجال

حيث التسعير، في حال كانت المشاريع تقدم خدمات حكومية، مع وجود مثل عن الحكومة، يلعب دوراً أساسياً في توجيه القرار، ما يخدم الإستراتيجيات الحكومية، مع تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة، أما في حال المشاريع التي تنتج سلعاً وخدمات منافسة للقطاع الخاص، يجب عليه أن تمنّع إدارتها المررونة الكافية في تحديد الأسعار، وفق قواعد السوق التنافسية، ومحاسبة إدارتها على النتائج سواء من حيث الربح أو الخسارة.

كما يتوسيع الحكومة وفق رؤية د. حزوري أن تقدم نفسها كـ«بنس مان» قوي أمام القطاع الخاص، من خلال تعزيز رقادة الأعمال وخلق بيئة تدعيمها وتشجيعها، من خلال العديد من الطرق التي تمكنها من إحداث تأثير إيجابي على بيئة رقادة الأعمال في سوريا، ذكر بعضها د. حزوري بقوله: «بداية عليها الحد من الإجراءات البيروقراطية وتعقيدها وتحديث القوانين، ما يساعد على سرعة منح الموافقات والتراخيص الالزامية، إلى جانب الاستثمار في التعليم والتدريب ما يلبي بشكل دائم حاجة سوق العمل من التخصصات المهنية، والعمل على إنشاء إطار قانوني داعم لريادة الأعمال، من خلال تبسيط تسجيل الأعمال التجارية والصناعية

طاعات التشاركيّة

الاجتماعية والبيئية، وبما ينسجم مع الأهداف
التنموية والاحتاجات الاقتصادية، وإلى تقييم عادل
لمجموع الأصول الثابتة، فالتجارب العديدة لمشاركة
الشراكة، أثبتت وجود هدر للمال العام وغبن من
الطرف الحكومي لمصلحة القطاع الخاص.
كما أنه عند الحديث عن القطاع العام، نقصد به
القطاع العام الصناعي، الزراعي والخدمي، ومع ذلك
نجد أن معظم الشركات الخاسرة تقع ضمن شركات
الاقتصاد الحقيقي، والمقصود هنا وفق رؤية حزور:
الشركات الصناعية والزراعية، التي تتعدد أسبابها
خسارتها، فمنها ما يتعلق بالأنظمة والقوانين وتعد
الجهات الرقابية والوصائية، ومنها قد يكون بسبب
الإدارة والفساد وعدم وضع الرجل المناسب في المكان
المناسب، ومنها يعود لارتفاع تكاليف الإنتاج الثابتة
وعدم القدرة على التشغيل الأمثل للطاقات الإنتاجية.
نتيجة تهالك الخطوط الإنتاجية.
وقدّها، لأسباب كثيرة مثل التقادم التكنولوجي
وعدم جدوى تشغيلها قيّماً وتسويقياً، أو نتيجة نقص
العمالة، بسبب تدني الرواتب والأجور مقارنة برواتون
القطاع الخاص، ما يجعل من شركات القطاع العام
مركزًا للتّدريب المهني للقطاع الخاص، وبالتالي دوراً
مستمر لليد العاملة، وهجرة مستمرة للكفاءات الفنية
والإدارية.

مفهوم الإِدَارَة من منظور التشاركيَّة

تنافس الأهداف والغايات، لذا علينا التمييز بين مشاريع تشاركيّة، تقدم خدمات حكومية غير تنافسيّة وبين مشاريع تقدم سلعاً اقتصاديّة شبيهة بسلع القطاع الخاص، توصيات قدمها الدكتور حسن حزوري، يبيّن عليها الكثير لجهة تحديد الإدارة بيد من، التي لا بد أن يملكها القطاع العام وفق توجّهات الحكومة.

الحلول جذرية إنقاذه بعيداً عن تحديد الهوية وسيطرة المحسوبية ما آفاق التشاركيّة اليوم؟

ويعود الدكتور العدي داعياً الجميع لترجمة توجهات السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد، بقوله: «عليت الانطلاق لتبني أسس السوق الاقتصادي الذي يقوّي المنافسة والفائدة بالدرجة الأولى، وأن تتحول القطاعات الاقتصادية أولًا بأول نحو اقتصاد السوق حيث نقل من الأعباء الاقتصادية الموروثة». هناك من يقول: إنها ليست مناسبة للاقتصاد السوري في ظل أزمات قائمة كهذه، وأن تطبيقها قد يظهر عيوبها والمشروعات الوليدة لن تكون ناجحة كما يجب لتحملها عيوب ذاك الإرث من القطاع العام وكذلك النظرة الفردية للقطاع الخاص ومنهجية عمل واستثماره قد يولد بعض الإشكالات.. ليبقى كل مجرى وما يجري هو مقاربات خجولة من الخاص ولما يعول عليها كثيراً، ليبقى الحل الأنسب بالتجاه إلى اقتصاد السوق من دون خجل أو مواربة، وإعادة تفاصيل قانون التشاركي من البداية وتعديل بعض فقراته.



**العدي : التخلی عن أجزاء
من بعض المؤسسات
للخاص وفق اشتراط
اجراء اقتصادي**

إذاً ما المطلوب لنجاح التشاركيّة بين القطاعين وفق الواقع الحالي للاقتصاد السوري؟ سؤال يتبادر لأذهار الجميع، في وقت يرى فيه الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حلب حسن حزوري أنه وفق الواقع الحالي وفي جميع القطاعات والأنشطة، يجب أن ترتكز على معايير معينة يتم الاستناد إليها في انتقاء المشروعات أو القطاعات التي تحتاج إلى تشاركيّة، ولا بد أن تنبثق هذه المعايير من الأهداف التنموية والاحتاجات

الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

هنا علينا التمييز بين نوعين من التشاركيّة وفق رؤية حزوري، الأولى دائمة بحسب محددة من رأس المال توزع بين العام والخاص، تضم مشاريع تقدّم سلعاً أو خدمات، وبين تشاركيّة مؤقتة، يتم تفتيتها عبر عقود الـ (bot) ببناء، تشغيل، نقل أو غيرها من صيغ التشاركيّة ولدّة زمنية محددة، ومن ثم الانتقال بعدها إلى المشروع بالكامل إلى القطاع العام، إضافياً للنّشاركيّة عبر شركات مساهمة مشتركة، مع القطاع الخاص، سواء كان ذلك مع شركاء اعتباريين أم شركاء العائدات فإن ، ومن هنا من

طبيعين. ويضيف حزوري شارحاً أهمية الخطوة في واقف الاقتصاد السوري الراهن قائلاً: «الشراكة ضرورة ولابد منها لاعتبارات عديدة، منها: تبعات الحرب من التدمير الذي طال قسماً كبيراً من المعامل والشركات والمنشآت، وبالتالي توقفها عن العمل، يقابل ذلك عجز الحكومة عن تأمين الموارد المالية الكافية لإعادة تأهيل هذه المنشآت، أو تجديد خطوطها الإنتاجية، من هنا تأتي ضرورة الشراكة لأسباب مالية وإدارية وتسويقية، وعدم قدرة الشركات الحكومية على مواكبة التغيرات التكنولوجية والتسويقية، أو على إنتاج أو تقديم سلع وخدمات قادرة على المنافسة الداخلية وخارجياً».

الثقة أولاً، من هنا انطلق الدكتور حزوري في حديث عن أهميتها وضرورة وجودها بين الطرفين، ضمن مبدئين: الأول تعزيز وتطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة من (شفافية، عدالة، شمولية، فاعلية، كفاءة، ومساعدة) .. إلخ، وثانياً: إيجاد بيئة تشريعية منقوانين وتشريعات، وتوعمة بين مصلحة الدولة وفق اعتبارات اقتصادية واجتماعية وأمنية ومصلحة القطاع الخاص الذي يبحث عن الأمان الاقتصادي.

كل ذلك لا يلغى أهمية إعادة تقييم عادل و شامل لمنشآت القطاع العام وكل الأصول الحكومية التي يمكن أن تكون موضوعاً للشراكة برأي د. حزوري، مما يتطلب اللجوء إلى دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية بكل أبعادها، القانونية، التسويقية، الفنية والمالية

إلا أن البعض يعتقد أن التشاركيّة تعني بيع البلاد وبقبح ثمنها، وهذا غير صحيح بالطلاق برأي خازم، وإنما هو تصحّح لكل ما هو غير مقبول في ثقافة العمل التجاري والصناعي، فالمشكلة الكبيرة بالمشاركة مع القطاع العام هي أنه في حال نشوب أي خلاف، يقف القانون دائمًا لصالحة القطاع العام، ما يجعل المشاركة أمراً غير مرغوب به من نظيره الخاص.

ويضيف خازم شارحاً طرقب تفعيل المشاركة:

«يتم تفعيل المشاركة من خلال الاتفاق بشكل كامل على أدق التفاصيل في حال نشوب أي خلاف، مع اعتبار العقد شريعة المتعاقدين بين القطاعين، وهو الحكم للفصل بينهما في حال أي خلاف...!»

آراء مرحبة ولكن...!!

لا يزال التعاطي مع الفكرة بحد ذاتها يجلب الكثير من التناقضات في ردود الأفعال، التي تباهيت بين مؤيد ومعارض لها، وكل أصحابها.

ترى بعض الإدارات في التشاركيّة خياراً غير موفق، بالمقابل تعلو أصوات الأكاديميين والمتابعين، ومن

ال المشاركيّة وهو.. كيف نجد شراكة حقيقة؟

وفاعلة بين القطاعين العام والخاص وتكاملًا في السياسات النقابية والتجارية خدمة لتنمية الاقتصاد؟!

أقا، تضاة لـ

عن البعض، والذي محال عودته بعائد اقتصادى وكمثال طرحة الدكتور في كلية الاقتصادى العدى، شركة نقل داخلى للقطاع العام خاسر إذا تم التخلى عنها لمستثمر مقابل المحافظة على العاملة كاملة مع تطبيق بعض المحددات، ففى قد يتحقق الهدف الاقتصادي منها بوقف تزيف وصعوبة تأليلها كما يجب من جانب الحكيم لتحقيق الهدف الاجتماعي من خلال تشغيل العاملة بالصورة المنظمة.

التشاركية بالصورة الحالية غير واضحة وربما تشكل خطورة لأن يصبح الشريك المالك وبالشاركة الحقيقة المنشودة يجب أن تكون المالك الغائب، كما أنها ليست بالبعض كما يظن متسائلاً. لماذا لا يتم تسهيل وتبسيط إجراءات بصورة أفضل؟ مع اشتراطات مؤطرة خالقوع بالأخطاء والإشكالات، لوجود بعض القصور وعدم الوضوح بالشكل الصحيح.

الأجزاء غير مناسبة، بهذه العبارة افتتح نائب عميد كلية الاقتصاد فى جامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدى حديثه عن مبدأ العمل، بقليل من التفاؤل حول تطبيق التشاركية بالوضع الحالى، عبر طرحه لمشكلات القطاعات الاقتصادية المهمة والصناعية الكبرى والتى من الممكن أن تكون حيوية.

تنجح التشاركية بوجود فرص استثمارية مع جملة قوانين رادعة وقوية لدولة قوية جداً، تضبط أي إشكالات تمنع التجاوزات التي ربما قد تحصل برأي د. العدى، وإن فسحت تحول إلى مشروع يضمن الربح للقطاع الخاص على حساب العام، وهنا ينطبق المثل القائل: «شريك الدولة كشريك الماء على طول كسبان».

الحل اليوم ليس بصورة التشاركية المطروحة، وفي حال أردنا النجاح بالشاركة الحقيقة، علينا التخلى عن جزء من القطاع العام، وهذا ليس بدعة، هناك تجارب في دول أخرى ناجحة تؤكد ذلك، عدا

الدواء الوحيد الذي لا بد منه.. وهنا يقدم الخبير الاقتصادي جورج خازم رؤية حول التشاركية، من مبدأ أن انفصال الملكية عن الإدارة هو السبب الأكثر أهمية لفشل القطاع العام في قيادة الاقتصاد الوطنى، أي إن المدير ليس هو المالك وليس مهتماً إلا بمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة للمؤسسة التي يديرها.

و هنا تجدون الشخصية هي الحل الأمثل، حيث يكون صاحب الخبرة بالعمل من القطاع الخاص حاضراً بمكان العمل، فتنتسب التشاركية هنا بنوع أقرب للشخصية وتحويل بعض القطاعات الحكومية للقطاع مشترك مع القطاع الخاص.

شخصية القطاعات الخاسرة هو ربح صاف بحد ذاته برأي خازم، لأن السبب الوحيد لخسارة أي قطاع حكومي هو سوء الإدارة، وهذا تبدو الشخصية الحل الوحيد أيضاً برأيه.

A professional portrait of Dr. Raya Mirza, a woman with short, light-colored hair, smiling. She is wearing a dark blue, textured blazer over a white collared shirt. The background is a solid dark blue.

المرشح المستقل
لعضوية مجلس الشعب - دمشق قطاع (ب)

الاقتصادي مصان النحاس

معاً لدعم المشاريع الصغيرة